مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٣ المجلد ١٣/ العدد ٣

السجون ومتطلبات الاصلاح
دراسة ميدانية في سجن بابل المركزي

أ.د. ظاهر محسن هاني
جامعة بابل /مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية

ر.م باشر محمد علي عبدالحسن
جامعة بابل /مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية

باحث اقدم .حسين عباس سلطان
وزارة العدل

م. ر. ابحاث. حامد حاجم حمزة
وزارة العدل

البريد الإلكتروني Email : Taheer20052000@yahoo.com
Ham.h.h@gmail.com
Hussein88@gmail.com
basher.khafaji@gmail.com

الكلمات المفتاحية: السجن، الاصلاح ، المؤسسات الاصلاحية ، النزيل ، الباحث .

كيفية اقتباس البحث

هاني ، ظاهر محسن، باشر محمد علي عبدالحسن ،حسين عباس سلطان،حامد حاجم حمزة ، السجون ومتطلبات الاصلاح دراسة ميدانية في سجن بابل المركزي ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية،٢٠٢٣،المجلد:١٣ ،العدد:٣ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Prisons and reform requirements A field study in Babel Central Prison

Prof.Dr. Dhahir Muhsin Hani
University of Babylon / Babylon Center for Civilization and Historical Studies

Chief Engineer
Bashir Muhammad Ali Abdul Hassan
University of Babylon / Babylon Center for Civilization and Historical Studies

Assistant Head of Research
Hamed Hajim Hamza
Ministry of Justice

Senior researcher. Hussein Abbas Sultan
Ministry of Justice

Keywords : Prison, Reform, Correctional Institutions, Guest, Researcher.

How To Cite This Article
Hani, Dhahir Muhsin, Bashir Muhammad Ali Abdul Hassan, Hussein Abbas Sultan ,Hamed Hajim Hamza,Prisons and reform requirements A field study in Babel Central Prison, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year :2023,Volume:13,Issue 3.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The current research aims to clarify the importance enjoyed by the correctional institution, and an attempt to clarify how the requirements of reform contribute to improving the level of performance of the correctional institution, raising the awareness of specialists in correctional institutions of the need to develop the correctional system in Iraq, and to achieve these goals, the researcher prepared a questionnaire that dealt with the subject of the research, and it was It was applied to a sample of employees of the Central Prison of Babylon, who numbered (154) respondents, as they were chosen randomly at a rate of (30%) of the total research community, which numbered (512) respondents, and among the most prominent findings of the research; The majority of the respondents believe that the prison administration applies human rights standards, and (77.3%) of the respondents believe that their institution is committed to

these rules during its dealings with the inmate, while (84.4%) of the sample confirmed that the financial allocations do not meet the needs. The increasing number of the correctional institution, and it was found from the results of the research that the correctional institution is in dire need to recruit new elements from the social and psychological researchers as well as the doctor and the legal, in addition to a correctional guard, and professional experts in the workshops of various specializations such as carpentry, blacksmithing, etc., while (57.7%) of the respondents confirmed The sample indicated that there is weakness in the rehabilitation and reform programs within the institution, which is a result of the lack of financial allocations, the increase in the number of inmates, the lack of development courses, and the lack of interest in technical workshops and increasing them with modern equipment and machines, while (84.4%) of the sample confirmed that the financial allocations do not meet the increasing needs of the correctional institution. While (73.4%) of the sample confirmed that the aftercare programs did not succeed in returning the inmate to his normal life, and this was as a result of the inmate ending his relationship with the social worker after leaving the institution, and that this program does not provide financial assistance to help the inmate After leaving the institution, he started building his own project to live with honor and confirm that he would not return to committing crime again.

الملخص

يهدف البحث الحالي إلى توضيح الأهمية التي تمتع بها المؤسسة الاصلاحية، ومحاولة توضيح كيف تسهم متطلبات الاصلاح بالارتقاء بمستوى اداء المؤسسة الاصلاحية، اثارة وعي المختصين في المؤسسات الاصلاحية بضرورة تطوير المنظومة الاصلاحية في العراق، ولتحقيق هذه الأهداف قام الباحث بإعداد استمارة استبانة تناولت موضوع البحث، وتم تطبيقها على عينة من منتسبي سجن بابل المركزي بلغ عدهم (١٥٤) مبحوثاً، إذ تم اختيارهم بطريقة عشوائية وبنسبة (٣٠%) من مجموع مجتمع البحث الكلي والبالغ عددهم (٥١٢) مبحوثاً، ومن أبرز النتائج التي توصل إليها البحث؛ أن غالبية أفراد العينة يرون بأن إدارة السجن تطبق معايير حقوق الإنسان، وأن (٧٧,٣%) من أفراد العينة يرون بان مؤسستهم ملتزمة بهذه القواعد أثناء تعاملها مع النزيل، بينما أكد (٨٤,٤%) من العينة بأن التخصيصات المالية لا تسد الاحتياجات المتزايدة للمؤسسة الإصلاحية، وقد تبين من نتائج البحث بأن المؤسسة الاصلاحية بحاجة ماسة لتوظيف عناصر جديدة من الباحثين الاجتماعيين والنفسيين وكذلك للطبيب والقانوني، بالإضافة إلى حارس إصلاحي، وخبراء مهنيين في الورش زمن مختلف التخصصات كالنجارة والحدادة

وغيرها، بينما أكد (٥٧,٧%) من العينة بأن هناك ضعفاً في برامج التأهيل والإصلاح داخل المؤسسة، وهي نتيجة لقلة التخصيصات المالية وزيادة أعداد النزلاء وقلة الدورات التطويرية وعدم الاهتمام بالورش الفنية وتزيدها بالمعدات والآلات الحديثة، بينما أكد (٨٤,٤%) من العينة بأن التخصيصات المالية لا تسد الاحتياجات المتزايدة للمؤسسة الإصلاحية، في حين اكد (٧٣,٤%) من العينة بأن برامج الرعاية اللاحقة لم تنجح في إعادة النزيل إلى ممارسة حياته الطبيعية، وقد كان ذلك لنتيجة أن النزيل تنتهي علاقته بالباحث الاجتماعي بعد خروجه من المؤسسة، وأن هذا البرنامج لا يقدم مساعدات مالية تساعد النزيل بعد خروجه من المؤسسة في بناء مشروعه الخاص ليعيش منه بشرف ويؤكد عدم عودته لممارسة الجريمة مرة أخرى.

المقدمة

تعد المؤسسات الإصلاحية من بين المؤسسات الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيق اهدافها الوقائية عن طريق تأهيل المحكوم عليهم من أجل المحافظة على النظام العام، ومن ثم فأن السياسة الاجتماعية المعمول بها في العراق ومن خلال النظم العقابية وأساليب معاملة النزلاء والتي تهدف إلى أحداث تغيير في سلوكيات المحكومين داخل المؤسسات الإصلاحية، يجب أن تعتمد بشكل واضح على برامج تأهيل متجددة تأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الاجتماعية السريعة التي يمر بها المجتمع العراقي، وهذا ما يتطلب من القائمين على هذه المؤسسات إعادة النظر بكل البرامج المعمول بها، والتي لا تمس حياة النزيل فقط بل موظفي المؤسسة لهم نصيب من هذه البرامج، إذ لا يمكن أن ينجح برامج إصلاحي بدون موظف مؤهل وكفوء وقادر على التعامل مع أصعب الحالات، ويمارس عمله بمهنية واحترافية ويستخدم مؤهلاته الشخصية والاكاديمية والعلمية في التعامل مع النزيل وتوجيهه نحو برامج تأهيلية قادرة على إعادة ثقته بنفسه وبقدراته، بالإضافة إلى ذلك يحتاج الموظف إلى موارد لوجستية يعتمد عليه في عملية التأهيل كالمباني المؤهلة، والورش الفنية الحديثة، والمركز الصحي المؤهل... وغيره من الأمور التي تساعد الادارة في المؤسسة الإصلاحية في تأهيل النزلاء.

مشكلة البحث

أنشئت السجون أو المؤسسات الاصلاحية نتيجة لتطور السياسات العقابية وظهور العقوبات السالبة للحرية، فهي اماكن ملائمة لتنفيذ تلك العقوبات، وتعمل المؤسسات العقابية على ترجمة وتنفيذ العقوبة إلى واقع ملموس من خلال تطبيق البرامج الإصلاحية والتأهيلية المتمثلة بتهذيب سلوك النزيل وتثقيفه مهنياً ودينياً ونفسياً ورعايته اجتماعياً لإعادة اندماجه في المجتمع، وهذا الامر يتطلب تغييراً مستمراً في البرامج الإصلاحية لتواكب المتغيرات المستمرة على الصعيد

المجتمعي. ومن ثم فأن إعادة النزيل مرة ثانية إلى اسرته ومجتمعه يتطلب امكانيات مادية وأطاراً بشرياً مؤهلاً وكفيلاً بترتيب أولويات النزيل والمطلق سراحهم في آن واحد، لذا فأن تحديد تلك الأولويات تعد من اولى المهام الإصلاحية التي يفترض بالمؤسسة الإصلاحية مراعاتها أثناء استقبالها للنزيل وتوديعه منها، وقد اهتمت معظم النظم العقابية في العراق بوسائل معاملة النزيل من خلال التربية والتأهيل، إذ مست تلك التشريعات المؤسسات العقابية ومرافقها وبناياتها كما مست النزلاء وحقوقهم وكرامتهم، إلا أن هذا الامر يتطلب المزيد من التعديلات بين فترة وأخرى لتتلاءم والتطورات والمستجدات التي تحصل في العراق.

أهمية البحث

يمكن أن تفيد نتائج هذه الدراسة الجهات التالية:

١.وزارة العدل العراقية متمثلة بدائرة الاصلاح العراقية لمعرفة المتطلبات الأساسية لإصلاح السجون في العراق.

٢.المؤسسات العقابية في العراق لتبيان مدى فاعليتها في إصلاح النزيل وتأهليه.

٣.الجهات العدلية والامنية لتطوير آليات التعامل مع النزلاء وفقاً لنوع الجريمة المرتكبة وكيفية التعاطي مع المطلق سراحهم.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١.توضيح الاهمية التي تمتع بها المؤسسة الاصلاحية في تقويم سلوك النزيل.

٢.محاولة التعرف على المشكلات التي تعاني منها المؤسسة الإصلاحية.

٣.محاولة توضيح كيف تسهم متطلبات الاصلاح بالارتقاء بمستوى اداء المؤسسة الاصلاحية.

٤.اثارة وعي المختصين في المؤسسات الاصلاحية بضرورة تطوير المنظومة الاصلاحية في العراق في ظل التطورات والمتغيرات التي يمر بها البلد.

مفاهيم ومصطلحات البحث

أولاً : السجن

الَحْبس، والسِّجن بالفتح، المصدر سَجَنهُ يَسْجنُه سْجناً أيَ حَبَسه. (قال رب السِّجن أَحُب إلى)، والسِّجن المحبس فمن كسر السين فهو مصدر سجنه سجناً. والسجان صاحب السجن ورجل سجين : مسجون وكذلك الأنثى بغير هاء والجمع سجناء وسجنى وقال اللحياني امرأة سجين وسجينه أي مسجونة من نسوة سجنى وسجائن ورجل سجين في قوم سجنى [١].

يقصد به المكان الذي يحفظ الشخص المحكوم عليه بأمر من محكمة ذات إختصاص أو المودع بأمر من سلطة ذات إختصاص حسب ما يحدده القانون ويشمل ذلك الإصلاحيات والمصحات العقلية والمعسكرات ودور الإنتظار [٢] .

ويقوم المفهوم الحديث للسجن إلى إعتباره مؤسسة إجتماعية وأنه نتاج المعرفة الإنسانية في مواجهة الجريمة والسلوك غير السوي وهو وسيلة من وسائل الدفاع الإجتماعي وبهذا يمكن إعتبار السجن بأنه المكان الذي أعده المجتمع لرعاية وعلاج واصلاح الأفراد الذين قاموا بأعمال إجرامية أو أعمال مخالفه للقوانين والنظم [٣].

كما عرف السجن على أنه بيوت الإصلاح وهي إحدى المنشآت العقابية التي تستخدم لتحقيق هدفين هما [٤]:

١.حجز المتهمين لاقترافهم جرائم.

٢.يستخدم كمؤسسة عقابية لاستقبال مرتكبي الجرائم التي تصنف علي أساس أنها جنح ، وادينوا وحكم عليهم بالعقوبة.

ثانياً : الاصلاح

في معظم المعاجم اللغوية نجد جذر إصلاح مشتق من الفعل أصلح وصلح وصلّح وتدل على تغيير حالة الفساد أي إزالة الفساد عن الشيء، ويقال أيضا هذا شيء يصلح لك أي يوافقك ويحسن بك ، ويقال صالح لكذا أي فيه أهلية للقيام به [٥].

أما في اللغة الانكليزية فأن كلمة Reform تعني العمل الذي يحسن الأوضاع [٦]. أو تعني إعادة تشكيل الشيء وتجميعه من جديد، أو هو تحسين الحالة أو أصلاحها [٧].

ويعرفه إحسان محمد الحسن بأنه عملية تغير المجتمع نحو الأحسن والأفضل عن طريق التصدي لمشكلاته ومعوقاته الإنسانية والتحرر من سلبياته ووضع حد لمساوئه وشروره الاجتماعية والسلوكية والأخلاقية والإصلاح الاجتماعي ، كما يعتقد علماء الاجتماع التطبيقي لا يحدث بصورة عفوية أو عشوائية، وإنما يحدث بطريقة مخططة تأخذ بعين الاعتبار الوسائل الإجرائية للإصلاح والخطط الغائية لتنمية وتطوير المجتمع [٨] .

المؤسسات الإصلاحية:

الاصلاح في اللغة بمعنى الصلح والصلاح ضد الفساد ، وصلح يصلح، ويصلح صلاحاً وصلوحاً ، والمصلحة : الصلاح ، والاستصلاح : نقيض الاستفساد ، وأصلح الشيء بعد فساده : أقامه[٩].وعادة ما يرتبط مفهوم الاصلاح بمعنى الوقاية، والعلاج، والتأهيل، فالإصلاح بمعنى الوقاية يأخذ معنى ومفهوماً شمولياً يتضمن مجمل الإجراءات بما فيها العقوبة التي يتخذها

المجتمع للمواجهة، والمكافحة، والعلاج، والدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والانحراف على المستوى الفردي، أو الجمعي[١٠]. بينما الإصلاح بمعنى العلاج فيقصد به مجموعة الإجراءات والجهود المبذولة لعلاج الجاني طبياً ونفسياً واجتماعياً وعقلياً وسلوكياً، من خلال الطرق والاساليب العلمية، على اعتبار أن للجاني شخصية غير سوية[١١].

ويمكن تعريف المؤسسات الإصلاحية من الوجهة الوظيفية بأنها المؤسسات التي تتبنى وجه الرعاية والإصلاح والتأهيل بالنسبة للسجناء، وبذلك تبتعد بقدر الإمكان عن مظاهر القمع والتنكير والقسوة التي اتصفت بها في العصور الماضية [١٢].

أهمية المؤسسة الاصلاحية في المجتمع

يعد السجن إحدى الحلقات المتكاملة لنظام العدالة الجنائية والمتمثل أيضًا في الشرطة والقضاء، والسجن كمؤسسة اجتماعية يؤدي وظيفة ومهام ضرورية، فهو يقوم بتنفيذ أحكام شرعية صدرت عن مؤسسات اجتماعية أخرى شرعية، ووجوده في المجتمع على هذا الأساس ضروري وحتمي للمؤسسات الأخرى ضمن نظام العدالة الجنائية المتكامل.

وعلى ذلك فقد أصبحت وظيفة السجن الحديث إيواء المحكوم عليهم طوال مدة حكمهم مع العمل على تقويمهم وتأهيلهم من خلال البرامج التأهيلية والتثقيفية والنفسية، وكذلك إكسابهم المهارات والمهن التي تساعدهم على أن يكونوا أعضاء صالحين في المجتمع بعد خروجهم منه[١٣].

والسجن كعقوبة له وظيفة اجتماعية هامة وخطيرة وذلك باعتباره من أبرز روادع النظام الاجتماعي ضد السلوك الذي يتعارض مع الشرعية الاجتماعية، فضلاً عن أنه الأداة التي يلوح بها المجتمع لمكافحة الجريمة عن طريق الترهيب، والتي لا تقتصر على مجرد عقاب المجرم وسجنه فقط، بل تمتد لتحد من وقوع المزيد من الجرائم من خلال ردع أفراد المجتمع الآخرين ومنعهم من استسهال طريق الجريمة واستساغتها[١٤].

متطلبات الاصلاح للمؤسسة الاصلاحية

يقصد بالبرامج الإصلاحية داخل مؤسسة إعادة التربية أو الإصلاحية على انها :

- تلك الخدمات المختلفة التي تقدم للنزلاء بالمؤسسة الإصلاحية تعديلاً وتغييراً في شخصية النزيل وفي نظرته العامة للحياة والمجتمع وقواعد الضبط الاجتماعي السائدة وبهدف النهوض بالمستوى التعليمي والمعرفي والمهني[١٥].
- تلك البرامج التي تعتمد على مقومات مختلفة تهدف في النهاية إلى دمج النزيل في المجتمع مرة أخرى[١٦].

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2023 Volume:13 Issue : 3
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

● تلك البرامج التي تهدف إلى إعادة تاهيل النزيل وتكوينه وتشكيله بعد أن كان قد أنحرف ليكون شخصاً سوياً وفاعلاً لنفسه ولأهله ومجتمعه[١٧]

تخصيص الوحدات المشرفة على الإصلاح والتأهيل: ويعني ذلك تقسيم السجن، وفقاً لاستراتيجيات معدة مسبقاً، إلى وحدات متخصصة في مجال: الرعاية الاجتماعية، والنفسية والصحية، والتأهيلية، والرعاية اللاحقة، بحيث يتم تقسيم المؤسسة العقابية إلى عدة وحدات متخصصة، تعمل كل منها بمعزل عن الأخرى، بحيث تتخصص كل منها بجانب معين من جوانب الإصلاح والتأهيل، ومن أهم هذه الوحدات :

- وحدة الاستقبال والتصنيف.
- وحدة التأهيل الاجتماعي والنفسي.
- وحدة التعليم والتهذيب والاتصال الخارجي.
- وحدة التشغيل والإعداد المهني.
- وحدة الرعاية اللاحقة.

ومن ثم يمكن توضيح المستويات التي يمكن خلالها توفير متطلبات إصلاح مؤسسات إيواء النزيل وهي كما يلي:

أولاً : على مستوى التدريب: وتنقسم إلى قسمين، **الأول** يرتبط بالأشخاص المحيطين بالنزيل وهم الباحث الاجتماعي، والباحث النفسي، والطبيب المعالج، والحارس الأمني، فهؤلاء يرتبط عملهم المباشر بالنزيل وكيفية التعامل معه، لذا فهم بحاجة ماسة إلى دورات تدريبية مستمرة تسهم في تطوير كفائتهم وقدرتهم على احتواء المشاكل التي قد تحدث بين النزلاء انفسهم، أم بينهم وبين النزيل، وهذا يتطلب قدراً كبيراً من التحمل والصبر والانضباط والمهنية والموضوعية، وهذه لاتتوفر إلا من خلال الدورات التدريبية.

والقسم الثاني ، يرتبط بالنزيل ذلك أن عملية التعليم والتعلم التي تمكن النزيل من إتقان مهنه والتكييف لظروف عمله له أهمية بالغة إذا ما صمم وخطط ونفذ على أسس علمية صحيحة، حيث يضيف التدريب معلومات جديدة لم يسبق أن مر بخبرتها ولكنها تؤهله للالتحاق بعمل أو مهنه، وقد يكون التدريب بإضافة معلومات جديدة للمعلومات السابقة وفي ذلك إثراء للخبرات بما يؤهل لتولي وظيفة ولا يعني التدريب مجرد زيادة الخبرات المعرفية فحسب بل يتنوع التدريب بقصد إكتساب الفرد المهارات اللازمة لسرعة الأداء وجودة الإنتاج بأقل جهد ممكن [١٨]. ومن الممكن الاستفادة من تجربة السجون المفتوحة التي تأخذ صور المعسكرات المفتوحة أو المزارع أو المعامل الانتاجية لتخفيف القيود على النزيل والتي تنعكس على إصلاحه وتأهيله.

ثانياً : على مستوى التأهيل

إن قواعد الاصلاح الامريكية قامت بحصر الاهداف العامة للعمل في السجون الامريكية في النقاط التالية .

١- توفير العمل الجيد والمفيد لكل نزيل.

٢- توفير التأهيل المهني المناسب والخبرة العملية للنزيل .

٣- زرع الضبط النفسي وغرس عادات عمل جيدة.

٤- إعداد النزيل لإطلاق سراحه إلى المجتمع مزوداً باحترام الذات والرغبة الصادقة في كسب عيشه بطريق مشروع كمواطن صالح يحترم النظام والقانون [١٩].

ثالثاً : على مستوى الارشاد وإعادة الإدماج

إن التعامل مع النزيل في هذا المستوى يستهدف إعادة تربيته وإدماجه بالمجتمع، وهذا يتطلب تأهيله ذهنياً ونفسياً وجسدياً واجتماعياً، والتأهيل لا يتم إلا عن طريق التهذيب وذلك من خلال تعليمه ورفع قدراته وامكاناته الذهنية ليكون قادراً على استيعاب الحالة التي هو فيها ويمتص صدمة تواجده في المؤسسة الإصلاحية، فالتعليم والتدريب على الحرف والمهن المختلفة تفتح افاق واسعة من الممكن أن توفر فرصة كبيرة للتعايش والتأقلم مع الاسرة والمجتمع بعد انتهاء مدة المحكومية. وهنا فأن هذا المستوى يعتمد على مهارات ثلاث وهي :

١.مهارة التواصل اللفظي: وهذه المهارة تعتمد بشكل خاص على الباحث النفسي والاجتماعي، فهما كفيلان بإعادة تأهيل النزيل والمفرج عنهم كلاً حسب حالته، وتدريبهم على انتقاء الالفاظ الضرورية للتواصل مع المحيطين بهم سواء أكانوا نزلاء معه، أو أفراد خارج المؤسسة.

٢.مهارة التواصل النفسي: إن صدمة السجن تتطلب من الاخصائي النفسي التعامل بحذر مع النزيل كي يستطيع تقبل الواقع الجديد والضوابط المعمول بها داخل المؤسسة، بالإضافة إلى مسانده المرشد الديني من خلال المحاضرات والخطب الدينية. وهذا ما يخفف على النزيل تلك الصدمة ويستوعبها ويتأقلم معها. وفي حال اقتراب موعد انتهاء مدة محكوميته نجد ضرورة تواجد الباحث النفسي كونه يستطيع قراءة التقلبات المزاجية التي يمر بها النزيل وحالة الانتقال من المؤسسة بأبوابها المغلقة إلى المجتمع المفتوح وتغيراته المستمرة.

٣.مهارة التواصل الاجتماعي: ومن اجل نجاح المؤسسة الإصلاحية بمهمتها الأساسية فهي تحتاج إلى تدخل الباحث الاجتماعي وتواجده المستمر بين النزلاء وخصوصاً المفرج عنهم قريباً، ذلك أن البيئة الاجتماعية التي عايشوها لفترات معينة ساهمت في خلق قناعات مغلقة الافق، وهذا ما يتطلب من الباحث الاجتماعي استيعاب ذلك الافق المغلق وعكسه إلى أفق مفتوح

يستطيع المفرج عنه التأقلم والتعايش من جديد مع المجتمع من خلال المهارات التي اكتسبها داخل المؤسسة الإصلاحية.

إجراءات البحث الميداني

أولاً: المنهجية والاجراءات

من اجل تحقيق هدف البحث فقد تم القيام بتحديد الجوانب الآتية :

١. منهج البحث وأدواته

في ضوء الأهداف المحددة لهذا البحث الذي يعد من البحوث الوصفية التحليلية ؛ تم اعتماد منهج المسح الاجتماعي الذي يستدعي تحديد مجتمع الدراسة واختيار عينة مناسبة يمكن أن تمثل ذلك المجتمع بدرجة ما، وقد اعتمد فريق العمل لغرض استحصال البيانات والمعلومات من مجتمع البحث على استمارة استبانة والتي تضمنت (٢٢) سؤالاً ذات علاقة بموضوع البحث، والتي حصلت على معامل ثبات (٩٤) بعد عرضها على مجموعة من الخبراء في مجال علم الاجتماع*، وهو مؤشر عالٍ ويدل على صلاحيتها، هذا بالإضافة إلى اعتماد المقابلة والملاحظة البسيطة كوسائل لأستحصال المعلومات إثناء توزيع الاستبانة.

٢. وصف مجتمع البحث وعينته

وزعت أداة البحث على جميع موظفي سجن بابل المركزي† فقد تشكل مجتمع البحث من الموظفين العاملين في سجن بابل المركزي؛ والبالغ عددهم (٥١٢) موظفاً، إذ تم اختيار (١٥٤) مبحوثاً من منتسبي المؤسسة الاصلاحية وبنسبة(٣٠%).

جدول (١) يوضح مجتمع البحث وعينته حسب العنوان الوظيفي

العنوان الوظيفي	العدد الكلي	العينة المسحوبة	النسبة
موظف (فني أو اداري)	٣٣٦	١٠١	%٦٥,٦
باحث اجتماعي أو نفسي	٣٢	١٠	%٦,٤
حارس	١٤٤	٤٣	%٢٨
المجموع	٥١٢	١٥٤	%١٠٠

* . الخبراء هم كل من : أ.د. نبيل نعمان اسماعيل ، أ.د. صلاح كاظم جابر، أ.د. نبيل عمران موسى، أ.د.وليد عبد جبر ، أ.د. عمار سليم عبد حمزة، أ.د. غني ناصر حسين، أ.د. ثائر رحيم كاظم ، أ.م.د. حمزة جواد كاظم، أ.م.د. نعيم حسين كزار.

† . سجن بابل المركزي أحد السجون حديثة البناء والتصميم، تم أنشائه في سنة ٢٠٢٢ ، ويتضمن ست بنايات أساسية، ويقع في قضاء الكفل التابع لمحافظة بابل بين محافظة بابل والنجف وكربلاء، إذ يبعد عن مركز مدينة الحلة حوالي ٣٠ كم، ويقع في قضاء الكفل مرقد النبي جزقيال (ذو الكفل) ولهذا سميت المدينة بأسمه ، ويقع فيها قبر السيد زيد بن علي بن الحسين بن أبي طالب (الشهيد).

خصائص عينة البحث

جدول (٢) يوضح خصائص عينة البحث

الخصائص		النسبة	الخصائص		النسبة
العمر	٢٩-٣٨	%٣٦,٤	الحالة الزواجية	أعزب	%٥,٢
	٣٩-٤٨	%٥١,٣		متزوج	%٩٤,٢
	٤٩-٥٨	%١٢,٣		مطلق	%٠,٦
السكن	م.محافظة	%٤٦,٨	عدد سنوات الخدمة	٣-١١	%٣٣,٨
	م.قضاء	%٢٦,٦		١٢-٢٠	%٤٨,٧
	م.ناحية	%١٤,٩		٢١-٢٩	%٧,١
	قرية	%١١,٧		٣٠-٣٨	%١٠,٤
عدد الدورات	١-٣	%٦٢,٩	مستوى الدخل	يزيد عن الحاجة	%٢,٦
	٤-٦	%٢٩,٣		يسد الحاجة	%٤٣,٥
	٧-٩	%٧,٨		يقل عن الحاجة	%٥٣,٩

•تبين أن (٣٨) مبحوثاً لم يدخلوا أي دورة تدريبية طوال مدة خدمتهم.

٣- حدود البحث ومجالاته

لكل بحث مجالاتٍ ثلاث. وقد تحدد بحثنا بسجن بابل المركزي، والتي تضمنت (٢٠) شعبة ووحدة إدارية.كما وقد شمل البحث عينة منم موظفي السجن بالغ عددهم (١٥٤) موظفاً في سنة ٢٠٢٣، أما عن المجال الزماني، فقد استغرقت الدراسة الميدانية فترة امتدت من ١٠/ ١٢ / ٢٠٢٢ إلى١/ ٣ / ٢٠٢٣.

٤- الوسائل الإحصائية

استخدم فريق العمل عدداً من الوسائل الإحصائية الملائمة لتحقيق أهداف البحث وهي، النسب المئوية ، والمتوسط الحسابي، واختبار بيرسون .

ثانياً: وصف وتحليل نتائج البحث

١.الاعتقاد بأن منتسبي السجن مؤهلين للعمل

جدول (٣) يوضح الاعتقاد بأن منتسبي السجن مؤهلين للعمل

نوع الاجابة	التكرارات	النسبة
نعم	١٠٠	%٦٥
لا	٥٤	%٣٥
المجموع	١٥٤	%١٠٠

يتضح من خلال الجدول (٣) أن (١٠٠) مبحوثاً وبنسبة (٦٥%) أجابوا بأن منتسبي السجن مؤهلين للعمل فيه، بينما (٥٤) مبحوثاً وبنسبة (٣٥%) أجابوا بأن منتسبي السجن غير مؤهلين للعمل فيه، وهنا نستنتج بأن ثلثي المنسبين مقتنعين بأنهم مؤهلين لهذا العمل الشاق والمرهق نفسياً وجسدياً على أن لا نتغافل عن الثلث الباقي والذي عبر عن أن العمل في السجن يتطلب الكفاءة والمهنية والموضوعية وهذا ما يتطلب ادخالهم في دورات وورش تطور من مهاراتهم وقدراتهم في التعامل مع المستجدات داخل السجن.

٢.أسباب عدم الاعتقاد بأن منتسبي السجن مؤهلين للعمل فيه

جدول(٤) يوضح أسباب عدم الاعتقاد بأن منتسبي السجن مؤهلين للعمل فيه

نوع الإجابة	التكرارات	النسبة	التسلسل المرتبي
قلة الدورات التخصصية المقامة	٤٧	٣٠,٥	١
عدم مراعاة المهارة والاحترافية في التعيين	٣١	٢٠,١	٢
لأنه يحتاج الى قوة تحمل عالية	١٦	١٠,٣	٣

●المجموع أكثر من الاجابات وذلك لإتاحة الفرصة لاختيار أكثر من إجابة.

يتبين من الجدول (٤)، بأن قلة الدورات التخصصية المقامة جاءت بالمرتبة الأولى من أختيار (٤٧) مبحوثاً وبنسبة (٣٠,٥%)، بينما عدم مراعاة المهارة والاحترافية في التعيين حلت بالمرتبة الثانية ومن اختيار (٣١) وبنسبة (٢٠,١%)، أما في المرتبة الثالثة فقد حل سبب لأنه يحتاج الى قوة تحمل عالية أذ أشار لها (١٦) مبحوثاً وبنسبة (١٠,٣%). ومن هذا البيانات نستنتج بأن النسب أعلاه تؤكد الحاجة الحقيقية للتأهيل المستمر لمنتسبي السجن وبما يتناسب والتطورات الجديدة في مجال تخصصات كل واحد منهم.

٣.ادارة السجن وتطبيق معايير حقوق الانسان

جدول(٥) يوضح ادارة السجن وتطبيق معايير حقوق الانسان

نوع الاجابة	التكرارات	النسبة
نعم	١٣٤	%٨٧
لا	٢٠	%١٣
المجموع	١٥٤	%١٠٠

يتضح من الجدول(٥) أن (١٣٤) مبحوثاً وبنسبة (٨٧%) أجابوا بأن أدارة السجن تطبق معايير حقوق الانسان، بينما (٢٠) مبحوثاً وبنسبة (١٣%) أجابوا بأن أدارة السجن لا تطبق

معايير حقوق الانسان. وهنا نستنتج بأن أعتماد معايير حقوق الانسان في السجن هو دليل على وعي الادارة الكامل بأنها تتعامل مع أنسان بغض النظر عن الفعل الاجرامي الذي قام به نتيجة تعرضه لعوامل متعددة، وانه وبموجب القانون تمت ادانته بذلك الفعل.

٤ .إدارة السجن وتوافر قواعد الحد الادنى لمعاملة النزيل

جدول(٦) يوضح ادارة السجن وتوافر الحد الادنى لمعاملة النزيل

نوع الاجابة	التكرارات	النسبة
نعم	١١٩	%٧٧,٣
لا	٣٥	%٢٢,٧
المجموع	١٥٤	%١٠٠

يتبين من الجدول (٦) بأن (١١٩) مبحوثاً وبنسبة (٧٧,٣%) أجابوا بأن أدارة السجن توفر قواعد الحد الأدنى لمعاملة النزيل، بينما أجاب (٣٥) مبحوثاً وبنسبة (٢٢,٧%) على أن ادارة السجن لا توفر قواعد الحد الأدنى لمعاملة النزيل. نستنتج من ذلك بأن ادارة السجن ملزمة بتطبيق تلك القواعد وفقاً للظروف والمستلزمات المتوفرة لديها من بنى تحتية وتخصيصات مالية ودرجة خطورة النزيل، وهذا ما اكدته غالبية عينة البحث.

٥ .توافر متطلبات الإصلاح

جدول(٧) يوضح ما هو المتوفر من متطلبات الاصلاح

المتطلبات	التكرارات	النسبة	التسلسل المرتبي
غرفة لكل باحث اجتماعي	١٢١	%٧٨,٥	١
مركز صحي مع الكادر الطبي	٨٨	%٥٧,١	٣
غرفة للاخصائي النفسي	٣١	%٢٠,١	٥
قاعة لممارسة الرياضة	٨٦	%٥٥,٨	٤
ورش لممارسة المهن	١٠٤	%٦٧,٥	٢

- المجموع أكثر من الاجابات وذلك لإتاحة الفرصة لاختيار أكثر من إجابة

يتضح من الجدول (٧)، بأن ما متوفر من متطلبات الإصلاح هو غرفة لكل باحث اجتماعي قد جاءت بالمرتبة الأولى من اختيار (١٢١) مبحوثاً وبنسبة (٧٨,٥%)، بينما يأتي توافر ورش لممارسة المهن بالمرتبة الثانية ومن اختيار (١٠٤) مبحوثاً وبنسبة (٦٧,٥%)، أما بالمرتبة الثالثة فقد جاء توافر مركز صحي مع الكادر الطبي من اختيار (٨٨) مبحوثاً وبنسبة (٥٧,١%)، بينما جاء توافر قاعة لممارسة الرياضة بالمرتبة الرابعة من اختيار (٨٦) مبحوثاً وبنسبة (٥٥,٨%)، في حين حلت بالمرتبة الرابعة توافر غرفة للاحصائي النفسي ومن اختيار

(٣١) مبحوثاً وبنسبة (٢٠,١%). ومن هنا نستنتج بأن المتطلبات الاساسية لإصلاح النزيل متوفرة بالشكل الذي يحقق الأهداف المرسومة للمؤسسة الإصلاحية ووفقاً للتخصيصات المالية والتخصصات المهنية المطلوبة، إذ كلما توفرت هذه المتطلبات يصل لحد الاكتفاء الذاتي كلما أصبح من السهل على المؤسسة الإصلاحية القيام بالأدوار المناطة بها والمتوقعة منها.

٦.برامج التأهيل وكفايتها لإعادة تكيف النزيل

جدول (٨) يوضح مدى كفاية برامج التأهيل لإعادة تكيف النزيل مع المجتمع

نوع الاجابة	التكرارات	النسبة
نعم	٦٩	%٤٤,٨
لا	٨٥	%٥٥,٢
المجموع	١٥٤	%١٠٠

تبين من الجدول (٨) بأن (٦٩) مبحوثاً وبنسبة (٤٤,٨%) أجابوا بأن برامج التأهيل المعمول بها في السجن كافية لإعادة تكيف النزيل مع المجتمع. بينما أجاب (٨٥) مبحوثاً وبنسبة (٥٥,٢%) بأن هذه البرامج غير كافية لتجعل النزيل يتكيف مع المجتمع بعد انتهاء مدة محكوميته. نستنتج من ذلك بأن طبيعة المجتمع المتغيرة تحتاج إلى تكثيف تلك البرامج التي يتلقاها النزيل بحكم انعزاله عن العالم الخارجي، لذا فهو يحتاج إلى برامج جديدة ومتطورة تحاكي الواقع الاجتماعي وتجعل النزيل لا يشعر بالصدمة حال خروجه من السجن.

٧.نظام الزيارات والمراسلات وكفايته لدمج النزيل مع اسرته والعالم الخارجي

جدول(٩) يوضح مدى كفاية نظام الزيارات والمراسلات لدمج النزيل مع اسرته والعالم الخارجي

نوع الاجابة	التكرارات	النسبة
نعم	١٠٣	%٦٦,٩
لا	٥١	%٣٣,١
المجموع	١٥٤	%١٠٠

يتضح من الجدول (٩) بأن (١٠٣) مبحوثاً وبنسبة (٦٦,٩%) أجابوا بان نظام الزيارات والمراسلات كافٍ لاستيعاب النزيل ودمجه مع اسرته والعالم الخارجي، بينما اجاب (٥١) مبحوثاً وبنسبة (٣٣,١%) بان هذا النظام غير كافٍ. ونستنتج من ذلك أن ثلثي العينة قد أكدوا أن هذا النظام جيد لحد الان ولكنه قد يحتاج إلى إعادة نظر في طريقة عمله من حيث الاجراءات المتبعة التي تسهل على ذوي النزيل الالتقاء به بالشكل الذي يخفف عن النزيل فترة محكوميته ويساعد في زيادة توجهه نحو التعايش مع الواقع الجديد.

٨.التخصيصات المالية وتناسبها مع حجم متطلبات المؤسسة الإصلاحية

جدول (١٠) يوضح كفاية التخصيصات المالية لمتطلبات المؤسسة الإصلاحية

نوع الاجابة	التكرارات	النسبة
نعم	٢٤	%١٥,٥
لا	١٣٠	%٨٤,٤
المجموع	١٥٤	%١٠٠

توضح البيانات في الجدول (١٠) بأن (٢٤) مبحوثاً وبنسبة (١٥,٥%) قد أجابوا بأن التخصيصات المالية تناسب مع متطلبات المؤسسة الإصلاحية، بينما أجاب (١٣٠) مبحوثاً وبنسبة (٨٤,٤%) على أن تلك التخصيصات المالية الممنوحة لهم لا تتناسب وحجم متطلبات المؤسسة الإصلاحية. ونستنتج من ذلك أن المؤسسة الإصلاحية تتعامل مع انسان وهذا الإنسان يحتاج إلى رعاية واهتمام غاية في الدقة من أجل إعادة الثقة بنفسه وبالمجتمع، كي يستطيع ان يتعايش مع حالته الجديدة التي حدثت بفعل ظروف عدة دفعته لأن يخالف القواعد الاجتماعية المتعارف عليه، لذا فهو بحاجة إلى معين يساعده ويرشده لجادة الصواب، وهذا المعين بحاجة إلى موارد مالية كافية لإعادة تأهيل النزيل.

٩.البنى التحتية ومدى اهليتها لممارسة الدور الإصلاحي

جدول (١١) يوضح مدى تناسب البنى التحتية مع الدور الإصلاحي للمؤسسة

نوع الاجابة	التكرارات	النسبة
نعم	٤٨	%٣١,٢
لا	١٠٦	%٦٨,٨
المجموع	١٥٤	%١٠٠

تشير البيانات في الجدول (١١) على أن (٤٨) مبحوثاً وبنسبة (٣١,٢%) أجابوا بأن البنى التحتية للمؤسسة الإصلاحية مؤهلة لممارسة دورها الإصلاحي، بينما أجاب (١٠٦) مبحوث وبنسبة (٦٨,٨) على أن البنى التحتية لا تتناسب ودور المؤسسة الإصلاحية، ونستنتج من ذلك على أن المؤسسة الإصلاحية تحتاج إلى مبان خاصة تتناسب واحتياجات الإصلاح كمباني المنام والورش والقاعات الرياضية والمركز الصحي وغيره من هذه المباني، إذ كلما كانت المباني أكبر كلما سهل ذلك وسرع من وتيرة إصلاح النزيل.

١٠. مدى تناسب أعداد العاملين مع اعداد النزلاء

جدول (١٢) يوضح مدى تناسب أعداد العاملين مع أعداد النزلاء

نوع الاجابة	التكرارات	النسبة
نعم	٢٤	%١٥,٦
لا	١٣٠	%٨٤,٤
المجموع	١٥٤	%١٠٠

يتبين من الجدول (١٢) بأن (٢٤) مبحوثاً وبنسبة (١٥,٦%) أجابوا بأن أعداد العاملين في المؤسسة الإصلاحية من (موظفين، باحثين، حراس، وغيرهم) تتناسب مع أعداد النزلاء، في حين أجاب (١٣٠) مبحوثاً وبنسبة (٨٤,٤%) بأن أعداد العاملين في المؤسسة الإصلاحية لا تتناسب مع أعداد النزلاء. وهنا نستنتج بأن لكل مؤسسة إصلاحية طاقة استيعابية أذا تجاوزتها فأن ذلك يسبب اختلالاً في دورها الإصلاحي ويربك العاملين في المؤسسة، ويحد من وصول المؤسسة لأهدافها المعلنة، ويقلل من فرص نجاحها.

١١.أدوار العاملون في المؤسسة الإصلاحية

جدول (١٣) يوضح أدوار العاملون في المؤسسة الإصلاحية

نوع الاجابة	التكرارات	النسبة	الرتبة
ضمان سلامة كل النزلاء	١٢٥	%٨١,١	١
النظر للنزيل على انه منبوذ من المجتمع	١٣	%٨,٤	٦
السهر على عدم فرار السجناء الخطرين	١١٢	%٧٢,٧	٢
العمل على زيادة التعصب الذهني للنزيل	٨٣	%٥٣,٨	٤
حفظ الأمن والنظام	١٠٤	%٦٧,٥	٣
هدايته للطرق السليم	٣٠	%١٩,٤	٥

•المجموع أكثر من الإجابات وذلك لإتاحة الفرصة لاختيار أكثر من إجابة

يتضح من الجدول (١٣)، بأن ضمان سلامة كل النزلاء كأحد الأدوار التي يمارسها العاملون في المؤسسة الإصلاحية قد جاءت بالمرتبة الأولى من اختيار (١٢٥) مبحوثاً وبنسبة (٨١,١%)، بينما يأتي السهر على عدم فرار السجناء الخطرين بالمرتبة الثانية ومن اختيار (١١٢) مبحوثاً وبنسبة (٧٢,٧%)، أما بالمرتبة الثالثة فقد جاء حفظ الأمن والنظام من اختيار (١٠٤) مبحوثاً وبنسبة (٦٧،٥%)، بينما جاء العمل على زيادة التعصب الذهني للنزيل بالمرتبة الرابعة من اختيار (٨٣) مبحوثاً وبنسبة (٥٣,٨%)، في حين جاء بالمرتبة الخامسة هدايته للطرق السليم ومن اختيار (٣٠) مبحوثاً وبنسبة (١٩,٤%)، بينما جاء النظر للنزيل على انه

منبوذ من المجتمع بالمرتبة السادسة وكانت من أختيار (١٣) مبحوثاً وبنسبة (٨,٤%). وهنا نستنتج بأن قضية الامن قد احتلت الاولوية بالنسبة للعاملين في المؤسسة الإصلاحية، وربما يعود ذلك لطبيعة العمل الحساسة والضغط النفسي الذي يشعر به العاملون في المؤسسة الإصلاحية خوفاً من التقصير بالعمل خصوصاً وهم يتعاملون مع مجرمون محكومون بقضايا خطيرة لا يمكن التغافل عنها أو التساهل معها.

١٢.أفكار لإنجاح المؤسسة الإصلاحية

جدول (١٤) أفكار لإنجاح المؤسسة الإصلاحية

نوع الاجابة	التكرارات	النسبة	الرتبة
فتح قنوات الحوار مع المنتسبين والنزلاء	١٠١	٦٥,٥	١
تفعيل برامج الرعاية اللاحقة	٦٦	٤٢,٨	٦
متابعة القوة الاجرائية وواجباتها	٧٢	٤٦,٧	٥
توفير الخلوة الزوجية للنزلاء قدر الامكان	٣٥	٢٢,٧	٧
ادخال المنتسبين في دورات تأهيلية وتطويرية وتثقيفية	٩٣	٦٠,٣	٢
التنسيق مع الوزارة لتوفير فرص عمل لائقة للنزيل بعد انتهاء فترة محكوميته	٧٨	٥٠,٦	٤
التعاقد مع شركات أو معامل القطاع الخاص من اجل انتاج منتجات توفر الموارد المالية للنزيل والمؤسسة	٨٩	٥٧,٧	٣

●المجموع أكثر من الاجابات وذلك لإتاحة الفرصة لاختيار أكثر من إجابة

عند سؤال المبحوثين عن ما هية الأفكار الناجحة التي يمكن أن تسهم في تطوير عمل المؤسسة الإصلاحية فيما أذا كان مديراً لها، فقد اتضح من الجدول (١٤)، بأن فتح قنوات الحوار مع المنتسبين والنزلاء قد جاءت بالمرتبة الأولى من اختيار (١٠١) مبحوثاً وبنسبة (٦٥,٥%)، بينما يأتي ادخال المنتسبين في دورات تأهيلية وتطويرية وتثقيفية بالمرتبة الثانية ومن اختيار (٩٢) مبحوثاً وبنسبة (٦٠,٣%)، أما بالمرتبة الثالثة فقد جاء التعاقد مع شركات أو معامل القطاع الخاص من اجل انتاج منتجات توفر الموارد المالية للنزيل والمؤسسة من اختيار (٨٩) مبحوثاً وبنسبة (٥٧,٧%)، بينما جاء التنسيق مع الوزارة لتوفير فرص عمل لائقة للنزيل بعد انتهاء فترة محكوميته بالمرتبة الرابعة من اختيار (٧٨) مبحوثاً وبنسبة (٥٠,٦%)، في حين حلت بالمرتبة الخامسة فكرة متابعة القوة الاجرائية وواجباتها ومن اختيار (٧٢) مبحوثاً وبنسبة (٤٦,٧%)، بينما جاءت فكرة تفعيل برامج الرعاية اللاحقة ومن اختيار (٦٦) مبحوثاً وبنسبة (٤٢,٨%)، وأخيراً حلت فكرة توفير الخلوة الزوجية للنزلاء قدر الامكان بالمرتبة السابعة ومن

أختيار (٣٥) مبحوثاً وبنسبة (٢٢,٧%). وهنا نستنتج بأن المبحوثين ومن خلال الأفكار المطروحة لديهم تصور واضح حول طبيعة عمل المؤسسة والأهداف المتوقعة التي تسعى المؤسسة للوصول اليها.

١٣.نجاح المؤسسة الإصلاحية

جدول (١٥) مكامن نجاح المؤسسة الإصلاحية

نوع الاجابة	التكرارات	النسبة	الرتبة
تعليم النزيل التكيف مع السجن	٩٧	%٦٢,٩	٣
ادماج النزيل في الحياة خارج السجن	٧٤	%٤٨	٤
تدريب النزيل على مهنة او حرفة	١١١	%٧٢	١
الاعتراف بالنزيل كفرد مستقل لا يشبه غيره	٤٩	%٣١,٨	٥
تعزيز ثقة النزيل بنفسه واحترامه لذاته	١٠١	%٦٥,٥	٢

●المجموع أكثر من الاجابات وذلك لإتاحة الفرصة لاختيار أكثر من إجابة

وعند سؤال المبحوثين عن أين يكمن نجاح المؤسسة الإصلاحية وفقاً للخيارات المطروحة، فكانت أجاباتهم كما في الجدول (١٥)، فقد جاء بالمرتبة الأولى تدريب النزيل على مهنة او حرفة من اختيار (١١١) مبحوثاً وبنسبة (٧٢%)، بينما يأتي تعزيز ثقة النزيل بنفسه واحترامه لذاته بالمرتبة الثانية ومن اختيار (١٠١) مبحوثاً وبنسبة (٦٥,٥%)، أما بالمرتبة الثالثة فقد جاء تعليم النزيل التكيف مع السجن من اختيار (٩٧) مبحوثاً وبنسبة (٦٢,٩%)، بينما جاء ادماج النزيل في الحياة خارج السجن بالمرتبة الرابعة من اختيار (٧٤) مبحوثاً وبنسبة (٤٨%)، في حين حلت بالمرتبة الخامسة الاعتراف بالنزيل كفرد مستقل لا يشبه غيره ومن اختيار (٤٩) مبحوثاً وبنسبة (٣١,٨%)، ومن هنا نستنتج بأن نجاح المؤسسة الإصلاحية في الوصول إلى أهدافها يعتمد بشكل مباشر على كيفية خلق شخصية متوازنة للنزيل بعد خروجه منها، وكيف يستطيع التعايش مع فكرة كونه قد أخطأ بحق نفسه وعائلته ومجتمعه، وأن تواجده داخل المؤسسة هو نتيجة لذلك الخطأ، بالإضافة إلى أن مسألة تعليم النزيل مهنة محترمة يستطيع ان يبدأ حياته منها بعد خروده هي مهمة جداً له، وأن عدم توفير هذه الفرصة قد يسبب انتكاسات نفسية واجتماعية له وهذا ما يجعله يلجأ للأنحرافات السلوكية والاجرامية للتعويض عن هذا الفشل.

١٤.القوة الأمنية وقدرتها على التعامل مع حالات الهروب

جدول (١٦) يوضح قدرة القوة الأمنية للتعامل مع حالات الهروب

نوع الاجابة	التكرارات	النسبة
نعم	١٠٣	%٦٦,٩
لا	٥١	%٣٣,١
المجموع	١٥٤	%١٠٠

يتبين من الجدول (١٦) بأن (٥١) مبحوثاً وبنسبة (٣٣,١%) يعتقدون بأن القوة الأمنية الماسكة للأمن داخل المؤسسة الإصلاحية غير قادرة على التعامل مع حالات هروب السجناء، في حين أجاب (١٠٣) مبحوثاُ وبنسبة (٦٦,٩%) يعتقدون بأن تلك القوة الأمنية قادرة على التعامل مع حالات هروب السجناء.

١٥.أسباب عدم قدرة القوة الامنية للتعامل مع حالات الهروب

جدول (١٧) يوضح أسباب عدم قدرة القوة الأمنية للتعامل مع حالات الهروب

نوع الاجابة	التكرارات	النسبة	التسلسل المرتبي
أنها تحتاج الى تدريب مستمر وعالي المستوى	٤٦	%٢٩,٨	١
هي لا تمتلك المعدات الكافية لاستكمال مهمتها	٢٣	%١٤,٩	٢
كونها قوات تقليدية	١٨	%١١,٦	٣

●المجموع أكثر من الاجابات وذلك لإتاحة الفرصة لاختيار أكثر من إجابة

وعند سؤال المبحوثين عن الأسباب التي دعتهم لعدم قناعتهم بأن القوة الأمنية الماسكة للأمن في المؤسسة الإصلاحية قادرة على التعامل مع حالات هروب السجناء، فكانت أجاباتهم كما في الجدول (١٧)، فقد جاء بالمرتبة الأولى أنها قوات تحتاج إلى تدريب مستمر وعالي المستوى ومن اختيار (٤٦) مبحوثاً وبنسبة (٢٩,٨%)، بينما جاء بالمرتبة الثانية سبب أنها لا تمتلك المعدات الكافية لاستكمال مهمتها ومن أختيار اختيار (٢٣) مبحوثاً وبنسبة (١٤,٩%)، في حين يأتي سبب كونها قوات تقليدية من اختيار (١٨) مبحوثاً وبنسبة (١١,٦%) بالمرتبة الثالثة. ومن هنا نستنتج بأن وجود قوات ساندة مهيأة ومدربة تدريب عالي المستوى من شانه أنهاء فرص الهروب من السجن أو حتى التفكير من السجن، ومن ثم يجب تزويد تلك القوات بتقنيات حديثة تستطيع التعامل مع أي حالة تحدث داخل المؤسسة ومنها الهروب.

١٦.الاجراءات المتخذة في حال حدوث مشاجرات بين النزلاء

جدول (١٨) يوضح الاجراءات المتخذة في حال حدوث مشاجرات بين النزلاء

نوع الاجابة	التكرارات	النسبة	الرتبة
تدخل القوات الامنية	٦٦	%٤٢,٨	٤
تدخل الباحث الاجتماعي	١١٣	%٧٣,٣	١
حجز المتسببين بالشجار انفرادياً	٧٤	%٤٨	٣
منعهم من الزيارات	٤٥	%٢٩,٢	٦
منعهم من الطعام	١١	%٧,١	٧
اخضاعهم لمحاضرات ارشادية	٨٥	%٥٥,١	٢
اخضاعهم لعلاج نفسي	٤٧	%٣٠,٥	٥
أخرى تذكر	١	%٠,٦	٨

●المجموع أكثر من الاجابات وذلك لإتاحة الفرصة لاختيار أكثر من إجابة

عند سؤال المبحوثين عن ما هي الإجراءات التي تتخذ في حال حدوث مشاجرات بين النزلاء فكانت اجاباتهم كما في الجدول (١٨)، بأن تدخل الباحث الاجتماعي قد جاءت بالمرتبة الأولى من اختيار (١١٣) مبحوثاً وبنسبة (٧٣,٣%)، بينما يأتي اخضاعهم لمحاضرات ارشادية بالمرتبة الثانية ومن اختيار (٨٥) مبحوثاً وبنسبة (٥٥,١%)، أما بالمرتبة الثالثة فقد جاء حجز المتسببين بالشجار انفرادياً من اختيار (٧٤) مبحوثاً وبنسبة (٤٨%)، بينما جاء تدخل القوات الامنية بالمرتبة الرابعة من اختيار (٦٦) مبحوثاً وبنسبة (٤٢,٨%)، في حين حلت بالمرتبة الخامسة اخضاعهم لعلاج نفسي ومن اختيار (٤٧) مبحوثاً وبنسبة (٣٠,٥%)، بينما جاءت منعهم من الزيارات بالمرتبة السادسة ومن اختيار (٤٥) مبحوثاً وبنسبة (٢٩,٢%)، وأخيراً جاءت منعهم من الطعام بالمرتبة السابعة ومن أختيار (١١) مبحوثاً وبنسبة (٧,١%). في حين كان اجراء نقلهم الى مكان أخر من ضمن الخيارات التي تمت أضافتها ومن أختيار (١) مبحوث وبنسبة (٠,٦%). وهنا نستنتج بأن كل الإجراءات التي تتخذ تهدف إلى حفظ الأمن والنظام داخل المؤسسة الإصلاحية، وهي بالأساس هدفها تحديد السلوكيات المرغوب بها داخل المؤسسة، وضمان عدم تعرض أي نزيل للاعتداء أو الاضرار بممتلكاته الخاصة.

١٧.الاختصاصات التي تحتاجها المؤسسة الإصلاحية لتنجح في عملها

جدول (١٩) يوضح الاختصاصات التي تحتاجها المؤسسة الإصلاحية

نوع الاجابة	التكرارات	النسبة	الرتبة
الباحث الاجتماعي	١١٦	%٧٥,٣	١
الباحث النفسي	٦٩	%٤٤,٨	٣

مرشد ديني	٥٢	%٣٣,٧	٥
قانوني	٧٥	%٤٨,٧	٢
طبيب	٦٨	%٤٤,١	٤
أخرى تذكر	حارس ٤٥	%٢٩,٢	٦

●المجموع أكثر من الاجابات وذلك لإتاحة الفرصة لاختيار أكثر من إجابة

وعند سؤال المبحوثين عن أكثر الاختصاصات التي تحتاجها المؤسسة الإصلاحية فكانت اجاباتهم كما في الجدول (١٩)، بأن الباحث الاجتماعي قد جاءت بالمرتبة الأولى من اختيار (١١٦) مبحوثاً وبنسبة (٧٥,٣%)، بينما يأتي تخصص القانوني بالمرتبة الثانية ومن اختيار (٧٥) مبحوثاً وبنسبة (٤٨,٧%)، أما بالمرتبة الثالثة فقد جاء تخصص الباحث النفسي من اختيار (٦٩) مبحوثاً وبنسبة (٤٤,٨%)، بينما جاء تخصص طبيب بالمرتبة الرابعة من اختيار (٦٨) مبحوثاً وبنسبة (٤٤,١%)، في حين جاء تخصص المرشد الديني بالمرتبة الخامسة ومن اختيار (٥٢) مبحوثاً وبنسبة (٣٣,٧%)، وأخيراً جاء تخصص حارس أصلاحي من اختيار (٤٥) مبحوثاً وبنسبة (٢٩,٢%)، من ضمن الخيارات التي تمت أضافتها. ومن هنا نستنتج بأن الاحتياج من التخصصات التي يرى المبحوثون بأنه من الضروري تواجدها داخل المؤسسة الإصلاحية تتناسب وأعداد النزلاء الذين تضاعفت أعدادهم بشكل يفوق حجم المؤسسة وأيضاً يفوق قدرة الاختصاصات المتوافرة. وهذا يتطلب توظيف هذه التخصصات لتستطيع المؤسسة تحقيق أهدافها.

١٨.ضعف برامج التأهيل والإصلاح

جدول (٢٠) يوضح أراء عينة البحث في ضعف برامج التأهيل والإصلاح

نوع الاجابة	التكرارات	النسبة
نعم	٨٩	%٥٧,٧
لا	٦٥	%٤٢,٢
المجموع	١٥٤	%١٠٠

يتبين من الجدول (٢٠) بأن (٨٩) مبحوثاً وبنسبة (٥٧,٧%) يرون بأن هناك ضعفاً في برامج التأهيل والإصلاح داخل المؤسسة. في حين يعتقد (٦٥) مبحوثاً وبنسبة (٤٢,٢%) بأنه لا يوجد ضعف في برامج التأهيل والإصلاح داخل المؤسسة.

١٩. أسباب ضعف برامج التأهيل والإصلاح حسب وجهة نظر عينة البحث

جدول (٢١) يوضح أسباب ضعف برامج التأهيل والإصلاح حسب وجهة نظر عينة البحث

نوع الاجابة	التكرارات	النسبة	التسلسل المرتبي
قلة التخصيصات المالية	١٣٠	%٨٤,٤	١
زيادة أعداد النزلاء	٩٨	%٦٣,٦	٣
قلة عدد المنتسبين ذوي الاختصاص	١١٢	%٧٢,٧	٢
قلة الدورات التطويرية	٥٥	%٣٥,٧	٥
عدم وجود مساحات كافية لبناء الورش	٦٥	%٤٢,٢	٤
عدم الجدية في اعطاء النزيل مجال لممارسة هواياته	٣٤	%٢٢	٦

●المجموع أكثر من الاجابات وذلك لإتاحة الفرصة لاختيار أكثر من إجابة

وعند سؤال المبحوثين عن الأسباب التي جعلتهم يعتقدون بأن هناك ضعف في برامج الإصلاح والتأهيل داخل المؤسسة، فكانت اجاباتهم كما في الجدول (٢١)، فقد جاء سبب قلة التخصيصات المالية بالمرتبة الأولى من اختيار (١٣٠) مبحوثاً وبنسبة (٨٤,٤%)، بينما يأتي سبب قلة عدد المنتسبين ذوي الاختصاص بالمرتبة الثانية ومن اختيار (١١٢) مبحوثاً وبنسبة (٧٢,٧%)، أما بالمرتبة الثالثة فقد جاء سبب زيادة أعداد النزلاء من اختيار (٩٨) مبحوثاً وبنسبة (٦٣,٦%)، بينما جاء سبب عدم وجود مساحات كافية لبناء الورش بالمرتبة الرابعة من اختيار (٦٥) مبحوثاً وبنسبة (٤٢,٢%)، في حين جاء سبب بالمرتبة الخامسة قلة الدورات التطويرية ومن اختيار (٥٥) مبحوثاً وبنسبة (٣٥,٧%)، وأخيراً جاء سبب عدم الجدية في اعطاء النزيل مجال لممارسة هواياته بالمرتبة السادسة ومن اختيار (٣٤) مبحوثاً وبنسبة (٢٢%). ومن هنا نستنتج بأن أي برنامج إصلاحي يراد له النجاح لابد من توافر مقومات يستند عليها العاملون في المؤسسة الإصلاحية أبتداءاً من المدير ولغاية الحارس الإصلاحي، ومن ثم فأن تلك المقومات هي الوسائل التي يستعين بها العاملون في المؤسسة لتحقيق غايات وأهداف المؤسسة.

٢٠.نجاح برنامج الرعاية اللاحقة في عودة النزيل إلى المجتمع

جدول (٢٢) يوضح أراء عينة البحث في نجاح برنامج الرعاية اللاحقة

نوع الاجابة	التكرارات	النسبة
نعم	٤١	%٢٦,٦
لا	١١٣	%٧٣,٤
المجموع	١٥٤	%١٠٠

يتضح من الجدول (٢٢) بأن (٤١) مبحوثاً وبنسبة (٢٢,٦%) يعتقدون بأن برامج الرعاية اللاحقة نجحت في عودة النزيل المحكوم إلى المجتمع وتعايش معه بشكل طبيعي، في حين يعتقد (١١٣) مبحوثاً وبنسبة (٧٣,٤%) بأن برامج الرعاية اللاحقة لم تنجح في إعادة النزيل إلى ممارسة حياته الطبيعية.

٢١. أسباب عدم نجاح برنامج الرعاية اللاحقة في عودة النزيل إلى المجتمع

جدول (٢٣) يوضح أسباب عدم نجاح برنامج الرعاية اللاحقة في عودة النزيل إلى المجتمع

نوع الاجابة	التكرارات	النسبة	الرتبة
كونه لا يتناسب مع قيم مجتمعنا	٤٣	%٢٧,٩	٣
كونه لا يقدم منح مالية لمساعدته مالياً	٥٦	%٣٦,٣	٢
كونه لا يعيد تحسين علاقته بأسرته وابنائه	٣٧	%٢٤	٤
كونه لا يسهم في عودته إلى وظيفته السابقة	٣٤	%٢٢	٥
تنفصل علاقته بالباحث الاجتماعي بعد خروجه من المؤسسة	٨٤	%٥٤,٥	١
أخرى	٢١	١٣,٦	٦

●المجموع أكثر من الاجابات وذلك لإتاحة الفرصة لاختيار أكثر من إجابة

وعند سؤال المبحوثين عن الأسباب التي جعلتهم يعتقدون بأن الرعاية اللاحقة لم تنجح في إعادة النزيل إلى حياته الطبيعية بعد خروجه من المؤسسة، فكانت اجاباتهم كما في الجدول (٢٣)، فقد جاء سبب تنفصل علاقته بالباحث الاجتماعي بعد خروجه من المؤسسة بالمرتبة الأولى من اختيار (٨٤) مبحوثاً وبنسبة (٥٤,٥%)، بينما يأتي سبب كون البرنامج لا يقدم منح مالية لمساعدته مالياً بالمرتبة الثانية ومن اختيار (٥٦) مبحوثاً وبنسبة (٣٦,٣%)، أما بالمرتبة الثالثة فقد جاء سبب كون البرنامج لا يتناسب مع قيم مجتمعنا من اختيار (٤٣) مبحوثاً وبنسبة (٢٧,٩%)، بينما جاء سبب كون البرنامج لا يعيد تحسين علاقته بأسرته وابنائه بالمرتبة الرابعة من اختيار (٣٧) مبحوثاً وبنسبة (٢٤%)، وأخيراً جاء سبب كون البرنامج لا يسهم في عودته إلى وظيفته السابقة بالمرتبة الخامسة ومن اختيار (٣٤) مبحوثاً وبنسبة (٥٤,٥%). في حين جاء بالمرتبة السابعة مقترح أخر وهو عدم وجود توعية اعلامية كافية لبرنامج الرعاية اللاحقة لتوضيح فوائده الاجتماعية والامنية على المطلق سراحهم ومن اختيار(٢١) مبحوثاً وبنسبة (١٣,٦%). ومن هنا نستنتج بأن برامج الرعاية اللاحقة بحاجة إلى مراجعة حقيقية تأخذ بنظر الاعتبار التطورات والتغيرات التي مر بها المجتمع العراقي، وفي الوقت ذاته فأن فائدة تلك البرامج تعود إلى المؤسسة والمجتمع ككل، إذ كلما نجحت تلك البرامج كلما قل أعداد العائدين إلى السجن ومن ثم تقل المبالغ المالية التي تصرف على إعادة تأهيليهم، وتقل عملية بناء مؤسسات إصلاحية جديدة.

نتائج البحث

أظهر البحث الحالي مجموعة من النتائج التي تستحق الاهتمام نذكر منها:

١.أن غالبية أفراد العينة يرون بأن إدارة السجن تطبق معايير حقوق الإنسان من خلال التعامل اليومي مع النزلاء، وهذا الأمر يشجع الإدارة في تحقيق الأهداف المنشودة التي تسعى المؤسسة الإصلاحية إليها.

٢.بالإضافة إلى ذلك فأن الالتزام بقواعد الحد الأدنى لمعاملة النزيل تعد من الضروريات التي تعتمدها المؤسسات الإصلاحية، وهنا فقد تبين بأن (٧٧,٣%) من أفراد العينة يرون بان مؤسستهم ملتزمة بهذه القواعد أثناء تعاملها مع النزيل.

٣.بينما أكد (٨٤,٤%) من العينة بأن التخصيصات المالية لا تسد الاحتياجات المتزايدة للمؤسسة الإصلاحية، فكثرة أعداد النزلاء يتطلب المزيد من الالتزامات التي من المفترض على المؤسسة الإصلاحية توفيرها للنزيل للانتقال به من مرحلة الصدمة إلى مرحلة التعايش والتأقلم، ومن ثم تأهيله للاندماج مع المجتمع.

٤.في حين أكد (٦٦,٩%) من العينة بأن القوة الأمنية في المؤسسة الإصلاحية قادرة على التعامل مع حالات الهروب أذا حدث ذلك، وقد تم تفسير ذلك بأن تلك القوات مدربة لتكون متواجدة في مؤسسات اصلاحية وتتعامل مع نزلاء، لذا فهي تحتاج إلى المزيد من التدريب المستمر والعالي المستوى يؤهلها للعمل في مثل هكذا مؤسسات مع تزويدها بالأدوات والوسائل اللازمة لحفظ الامن ومنع حالات الشغب أو الهروب.

٥.وقد تبين من نتائج البحث بأن المؤسسة الاصلاحية بحاجة ماسة لتوظيف عناصر جديدة من الباحثين الاجتماعيين والنفسيين وكذلك للطبيب والقانوني، بالإضافة إلى حارس إصلاحي، وخبراء مهنيين في الورش زمن مختلف التخصصات كالنجارة والحدادة وغيرها.

٦.بينما أكد (٥٧,٧%) من العينة بأن هناك ضعفاً في برامج التأهيل والإصلاح داخل المؤسسة، وهي نتيجة لقلة التخصيصات المالية وزيادة أعداد النزلاء وقلة الدورات التطويرية وعدم الاهتمام بالورش الفنية وتزيدها بالمعدات والآلات الحديثة.

٧.في حين اكد (٧٣,٤%) من العينة بأن برامج الرعاية اللاحقة لم تنجح في إعادة النزيل إلى ممارسة حياته الطبيعية، وقد كان ذلك لنتيجة أن النزيل تنتهي علاقته بالباحث الاجتماعي بعد خروجه من المؤسسة، وأن هذا البرنامج لا يقدم مساعدات مالية تساعد النزيل بعد خروجه من المؤسسة في بناء مشروعه الخاص ليعيش منه بشرف ويؤكد عدم عودته لممارسة الجريمة مرة أخرى، وكذلك فان هذا البرنامج لا يسهم في عودة النزيل الى اسرته او وظيفته السابقة وهذا ما

يسبب انتكاسة له وقد يساعد ذلك إلى لجوئه للجريمة كون الوصمة الاجتماعية مازالت عالقة به ولا يستطيع التخلص منها. بالإضافة إلى ذلك قلة التوعية الاعلامية بهذا البرنامج والفائدة المرجوة منه وماله من تأثير كبير على النزيل من أجل ضمان عدم عودته إلى السجن مرة ثانية.

التوصيات والمقترحات

بناءاً على النتائج التي توصلت إليها دراستنا فقد تم وضع بعض التوصيات والمقترحات التي قد تسهم في تطوير المتطلبات الاساسية لإصلاح السجون العراقية ومن بين هذه التوصيات والمقترحات نذكر ما يلي :

١.على وزارة العدل ضرورة تطبيق السياسات والنظم العقابية وبرامج الإصلاح والتأهيل التي أقرتها التشريعات العراقية، وبما يلبي متطلبات مراكز الإصلاح والتأهيل، ويتلاءم مع القوانين والمواثيق الدولية.

٢.ضرورة تكثيف الدورات التأهيلية والتطويرية ودوام استمرارها لتطوير مهارات وقدرات جميع المنسبين للتعامل مع النزيل وبما يتلاءم وطبيعة التطورات والتغيرات المجتمعية.

٣.على وزارة العدل العمل على إنشاء جهاز على المستوي القومي يتكون من ممثلي الوزارات المختلفة مثل وزارة الداخلية، وزارة العمل والشؤون الإجتماعية، والوقفين الشيعي والسني، بالإضافة إلى خبراء في هذا المجال يكون مسؤولاً عن وضع الخطط العلاجية والوقائية والتنموية لهذه الفئة.

٤.تعمل وزارة العدل على انشاء محاكم للنظر في قضايا النزلاء داخل السجون أو بجوارها، بدلاً من نقلهم إلى المحاكم، وذلك من خلال تهيئة مكان ملائم يليق بالقضاء وبما يحفظ مكانتهم من اجل الاسراع في حسم القضايا المتأخرة ، وتسهيل الاجراءات وتقليل كلف نقل النزلاء وحمايتهم. وأيضاً مراعاة للحالة النفسية للنزيل وظهوره أمام الناس بلباس السجن .

٥.تقوم وزارة العدل وبالتعاون مع وزارة العمل ووزارة الصناعة بعقد اتفاقات تعاونية بين المؤسسات الإصلاحية وتلك الوزارات، تقوم بموجبه تلك الوزارات بتوفير الورش اللازمة في مقابل يقوم النزلاء بتجهيز الوزارات بالمنتجات التي تحتاجها ووفق المواصفات المتفق عليها.

٦.على وزارة العدل التنسيق مع وزارتي الداخلية والصحة من أجل توفير عجلات جديدة ومؤمنة لنقل النزلاء إلى المحاكم المختصة أو إلى المستشفيات لتلقي العلاج.

٧.حل مشكلة ازدحام السجون، وذلك من خلال بناء بنايات جديدة ذات مواصفات فنية، بحيث لا يزيد عدد النزلاء في الغرفة الواحدة عن أربعة نزلاء، وفقاً لسياسات العزل والتصنيف، وألا تزيد الطاقة الاستيعابية للسجن عن (٨٠٠) نزيل.

٨.إجراء دراسات علمية تطبيقية بالتعاون بين شعبة البحوث والدراسات في وزارة العدل والاقسام العلمية في الجامعات العراقية تشترك فيها تخصصات علم الاجتماع وعلم النفس والقانون والتي قد تساعد في وضع خطط إصلاحية تتلاءم وطبيعة الجرائم المستحدثة في ضوء ما تسفر عنه هذه الدراسات من حقائق علمية.

الهوامش

[١]. أبن منظور، لسان العرب، المجلد السابع، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٠، ص ١٣١.

[٢]. طلعت ابراهيم لطفي، مباديء علم الاجتماع، مكتبة المتنبي، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٣٢.

[٣]. أبو سريع عبد الهادي، فقه السجون والمعتقلات، دراسة مقارنه بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دار الاعتصام، القاهر ،١٩٩٣، ص١٥.

[٤]. احمد علي ابراهيم حمو، عقوبة السجن والمنشأة العقابية، ط١، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٥.

[٥]. محمد طهاري، مفهوم الاصلاح بين جمال الدين الافغاني ومحمد عبده، ط ٣، دار الامة، الجزائر، ١٩٩٩، ص ١١.

[6]. Frenck , An action that improves conditions ,1983 , p.568 .

[٧]. منير بعلبكي، قاموس المورد، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٧٧٠ .

[٨]. احسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٩٩، ص ٦٢ .

[٩]. أبن منظور، لسان العرب، فصل الصاد، مادة صلح، ص ٢٤٧٩.

[١٠]. احسن طالب، الوقاية من الجريمة، منشورات دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠١، ص ١٢.

[١١].محمد شحاته ربيع وآخرون، علم النفس الجنائي، دار غريب للطباعة والنشر القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٥٣٢.

[١٢]. علي محمد جعفر . داء الجريمة " سياسة الوقاية والعلاج "، مجد المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط ١، ٢٠٠٣ ، ص ١٢٨ .

[١٣]. عباس أبو شامة، هيكل نموذجي مقترح لإدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية في الدول العربية، السعودية: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، من أبحاث ندوة النظم الحديثة في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية، الرياض، ١٩٩٩، ص ٩٤.

[١٤]. البرامج الإصلاحية والتأهيلية في المؤسسات الإصلاحية في المملكة العربية السعودية، مركز الدراسات والبحوث، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض ، ١٩٤،٢٠٠٥.

[١٥]. احسن طالب، العمل التطوعي لنزلاء المؤسسة الاصلاحية، اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، ١٩٩٩، ص ٢٤٢.

[١٦]. سعود الضحيان، البرامج التعليمية والتأهيلية في المؤسسة الإصلاحية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، ٢٠٠٢، ص٦.

[١٧]. عبد المنعم محمد، مذكرات في مادة العمل التأهيلي الإصلاحي لنزلاء المؤسسة الإصلاحية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٨، ص ٣٨.

[18]. قاسم محمد رفعت ، استراتيجيات العمل الاصلاحي ودلالاتها العملية (المفاهيم والنماذج العملية المرتبطة بها) ، جامعة حلوان ، ص ٩ .

[19]. عدنان الدوري، اصول علم الاجرام، علم العقاب ومعاملة المذنبين، الطبعة الأولى، الكتاب الثالث، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٩، ص ٣٥٣ .

المصادر والمراجع

١.أبن منظور، لسان العرب، المجلد السابع، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٠.

٢.أبن منظور، لسان العرب، فصل الصاد، مادة صلح، ٢٠٠٠.

٣.احسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٩٩.

٤.احسن طالب، الوقاية من الجريمة، منشورات دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠١.

٥.احسن طالب، العمل التطوعي لنزلاء المؤسسة الاصلاحية، اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٩.

٦.أبو سريع عبد الهادي، فقه السجون والمعتقلات، دراسة مقارنه بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دار الاعتصام، القاهر ،١٩٩٣.

٧.احمد علي ابراهيم حمو، عقوبة السجن والمنشأة العقابية، ط١، القاهرة، ١٩٩٥.

٨.سعود الضحيان، البرامج التعليمية والتأهيلية في المؤسسة الإصلاحية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، ٢٠٠٢.

٩.طلعت ابراهيم لطفي، مبادئ علم الاجتماع، مكتبة المتنبي، القاهرة، ٢٠١٠.

١٠.عباس أبو شامة، هيكل نموذجي مقترح لإدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية في الدول العربية، السعودية: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، من أبحاث ندوة النظم الحديثة في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية، الرياض، ١٩٩٩.

١١.علي محمد جعفر. داء الجريمة " سياسة الوقاية والعلاج "، مجد المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط ١، ٢٠٠٣.

١٢.عدنان الدوري، اصول علم الاجرام، علم العقاب ومعاملة المذنبين، الطبعة الأولى، الكتاب الثالث، مطبعة ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٩.

١٣.عبد المنعم محمد، مذكرات في مادة العمل التأهيلي الإصلاحي لنزلاء المؤسسة الإصلاحية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٩٩٨.

١٤.قاسم محمد رفعت، استراتيجيات العمل الاصلاحي ودلالاتها العملية (المفاهيم والنماذج العملية المرتبطة بها)، جامعة حلوان، القاهرة، ٢٠٠٥.

١٥.البرامج الإصلاحية والتأهيلية في المؤسسات الإصلاحية في المملكة العربية السعودية، السعودية، مركز الدراسات والبحوث، كلية الملك فهد الأمنية، الرياض ، ٢٠٠٥.

١٦.محمد شحاته ربيع وآخرون، علم النفس الجنائي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٤.

١٧. محمد طهاري، مفهوم الاصلاح بين جمال الدين الافغاني ومحمد عبده، ط ٣، دار الامة، الجزائر، ١٩٩٩.

١٨.منير بعلبكي، قاموس المورد، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٤.

المصادر الاجنبية

[19]. Frenck , An action that improves conditions ,1983.

Sources and references

1. Ibn Manzoor, Lisan Al-Arab, Volume VII, Dar Sader, Beirut, 2000.
2.Ibn Manzoor, Lisan al-Arab, Chapter of the Sad, Article of Reconciliation, 2000 .
3.Ihsan Muhammad al-Hasan, Encyclopedia of Sociology, 1st Edition, Arab House for Encyclopedias, Beirut, 1999.
4. Ahsan Talib, Prevention of Crime, Dar Al-Talee'a Publications, Beirut, 2001.
5. Ahsan Taleb, Voluntary Work for Inmates of the Correctional Institution, Naif Arab Academy for Security Sciences, Riyadh, 1999.
6. Abu Saree Abd al-Hadi, Jurisprudence of Prisons and Detainees, a Comparative Study between Islamic Sharia and Positive Law, Dar Al-I'tisam, Cairo, 1993.
7. Ahmed Ali Ibrahim Hamo, Prison Punishment and the Penal Establishment, 1st Edition, Cairo, 1995.
8. Saud Al-Dahyan, Educational and Rehabilitation Programs in the Correctional Institution, Nayef Arab Academy for Security Sciences, Riyadh, 2002.
9.Talaat Ibrahim Lotfi, Principles of Sociology, Al-Mutanabi Library, Cairo, 2010.
10.Abbas Abu Shama, A Proposed Model Structure for the Management of Punitive and Correctional Institutions in the Arab Countries, Saudi Arabia: Naif Arab Academy for Security Sciences, from the research of the Symposium on Modern Systems in the Management of Punitive and Correctional Institutions, Riyadh, 1999.
11.Ali Muhammad Jaafar. Crime disease, "the policy of prevention and treatment", Majd University Institutions for Studies, publishing and distribution, Beirut, 1st edition, 2003.
12.Adnan Al-Douri, The Fundamentals of Criminology, The Science of Punishment and the Treatment of Offenders, First Edition, Book Three, That Al-Salasil Press, Kuwait, 1989.
13.Abdel Moneim Mohamed, Notes on Rehabilitation Work for Prisoners in the Correctional Institution, Naif Arab Academy for Security Sciences, Riyadh, 1998.
14. Qasim Muhammad Refaat, Strategies for Corrective Action and Their Practical Implications (concepts and practical models associated with them), Helwan University, Cairo, 2005.
15.Correctional and rehabilitation programs in correctional institutions in the Kingdom of Saudi Arabia, Saudi Arabia, Center for Studies and Research, King Fahd Security College, Riyadh, 2005.
16. Muhammad Shehata Rabie and others, Criminal Psychology, Dar Gharib for printing and publishing, Cairo, 2004.
17. Muhammad Tahari, The Concept of Reform between Jamal al-Din al-Afghani and Muhammad Abduh, 3rd edition, Dar al-Ummah, Algeria, 1999.
18.Mounir Baalbaki, Al-Mawred Dictionary, Dar Al-Ilm for Millions, Beirut, 2004.
[19]. Frenck , An action that improves conditions ,1983.